حقائق وآليات وقاية الشباب من المخدرات في المجتمع الجزائري

الدكتور طاهر بوشلوش قسم علم الاجتماع- جامعة الجزائر3

مقدمة:أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات قضية ذات اهتمام عالمي، حيث تنتشر حاليا وفي معظم المجتمعات سواء الغنية منها أو الفقيرة، الشمالية أو الجنوبية على حد سواء، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية ولاسيما فئة المراهقين الشباب، وبذلك أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات تتخطى الجهود المحلية للدول، ومن الصعب تصور آثارها المدمرة على تلك المجتمعات التي تعاني أساسا من عدة مشكلات داخلية مثل الفقر والبطالة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعليه فإن تحليل هذه الظاهرة وتداولها في المجتمع لا يوجب التركيز على فهم وتحليل العوامل الداخلية فقط، بل والعوامل الخارجية أيضا، فهناك عولمة المافيا الدولية والجريمة المنظمة العابرة للقارات التي ساعدت في غسيل الأموال والتهريب وتجارة الأعضاء وسياحة الجنس، وتدر هذه الجريمة المنظمة والمعولمة أرباحا طائلة، ويصيب الشباب من ذلك النصيب الأكبر من المعاناة والضرر، حيث يتم اصطياد بعضهم من قبل مافيا المخدرات.

إنه لمن المثير للدهشة أن يقتصر طرح قضية المخدرات على من يتعاطونها من الشباب مع تغافل دور المافيا، وهنا تبرز الحاجة إلى خلق حصانة خلقية ومجتمعية عالية جدا لمكافحة هذه الآفة الخطيرة على المجتمعات ولاسيما النامية منها.

إن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العالمية، هو الآخر لم يسلم من هذه الآفة الخطيرة، إذ تفشت ظاهرة تعاطي المخدرات وبين شرائح اجتماعية مختلفة لاسيما شريحة الشباب، حيث ظهرت على السطح وبصورة مفاجئة في السنوات الأخيرة، وتعرف تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى وبشكل متفاقم سواء من حيث التعامل مع عالم المخدرات كالمتاجرة والترويج والتهريب، وهي كلها تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون، هذا على الرغم من كون المجتمع الجزائري مجتمع غير منتج للمخدرات وغير مصنع ولا مصدر لها، وليس له تاريخ في تعاطي المخدرات، إلا أنه لم ينج هو الآخر من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة.

إذن ما العمل وما هي الحلول التي يمكن طرحها لمعالجة مشاكل تعاطي المخدرات والانحراف بصفة عامة لدى شرائح المجتمع، وبخاصة شريحة الأطفال والشباب في مجتمعنا؟ وكيف يمكن تحصين هؤلاء الأطفال والشباب ووقايتهم من هذه الآفة الخطيرة ؟

من هذا المنطلق تمثل الوقاية وأبعادها في نظرنا أحد الحلول الهامة والحيوية في هذا السياق، لأن الحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي والحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية أو الشخصية الانحرافية، يتوقف على الوقاية، لأنها تمثل أهدافا وأبعادا دفاعية ووقائية بدلا من كونها تمثل عقوبات ذات أهداف وأبعاد ردعية محضة، ذلك أن الوقاية من المخدرات ترتبط أيضا بالقدرة على الفهم الحقيقي للعوامل المجتمعية والشخصية الدافعة لتعاطي المخدرات، وفي ضوء ذلك نستطيع تحديد الوزن النسبي للأسباب الأساسية، التي تساهم في ازدياد حدة الظاهرة في المجتمع الجزائري، وبالتالي فإن التحليل السوسيولوجي للعوامل والأسباب المؤثرة والمساهمة في انتشار الظاهرة، يعد خطوة أولى في تقييم السياسات المطبقة من طرف الدولة للوقاية من تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى ذلك فإن استعراض بعض الحقائق والتقارير والمعطيات، يعد خطوة أساسية يتم في ضوئها تصور آليات العمل لوقاية هؤلاء الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة، وعليه فإن السؤال المطروح هنا هو:

من يقوم بجهود الوقاية ومعالجة الانحراف وتعاطي المخدرات والجريمة لدى الشباب الجزائري؟ هل الدولة أم المجتمع؟ أم الأفراد أم المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية على اختلاف أنواعها؟ وما هي الفئات الأكثر تعرضا للتعامل ولتعاطي المخدرات ؟ وما هي آليات العمل لوقاية هؤلاء الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة ؟ وما هي العوامل والأسباب المساهمة في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وبين شرائح مختلفة من شبابنا؟

في ضوء ما سبق، سنقوم بمعالجة هذا الموضوع من خلال عدة محاور أساسية نوجزها كالآتي:

المحور الأول: مفهوم الوقاية أبعادها وطرقها.

المحور الثاني: نستعرض فيه بعض الحقائق عن المخدرات في العالم وفي بعض البلدان العربية.

المحور الثالث: نتناول فيه بعض المعطيات المتاحة من الواقع الجزائري عن مدى انتشار وتعاطي المخدرات.

المحور الرابع: نتناول فيه بعض آليات العمل لوقاية الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة.

أولا: مفهوم الوقاية من الجريمة والانحراف بما فيها المخدرات.

يعد مفهوم الوقاية من الجريمة **crime prevention** من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية والتي يشوبها الكثير من الغموض وسوء الفهم، على الرغم من أن هذا المفهوم يستعمل كثيرا، وهناك تعريفات كثيرة لم يتفق العلماء والباحثون على تعريف معين لها عبر الزمان والمكان، وفي هذا السياق يعرف **"طالب أحسن"** الوقاية من الجريمة على أنها " تلك الجهود التي تهدف إلى الحيلولة دون وقوع

الجريمة أصلا، أي أن المجتمع لا ينتظر حدوث الأفعال الإجرامية حتى يتحرك لمكافحتها أو محاربتها بل يهدف إلى الحيلولة دون وقوعها أصلا". [1]
كما يعرّف "**بدر الدين علي**" الوقاية من الجريمة بأنها "عبارة عن طرق وأساليب للوقاية من الجريمة التي تتخذها الدولة أو أي جهد تقوم به الدولة والمجتمع معا من برامج واستراتيجيات لمنع الجريمة قبل وقوعها، وكذلك قيام الأفراد والمؤسسات الرسمية بكل ما من شأنه أن يساعد على تحديد الظروف والعوامل الاجتماعية التي تساهم أو تشجع على ارتكاب الجريمة" [2]، ويعرفها المختص الكندي **ارفن وولر Irvin woller** بأنها " كل عمل يؤدي إلى التقليل أو التخفيف من معدلات الجريمة"[3]، ويذهب المختص الفرنسي **جلبير Gilbert** إلى أن الوقاية من الجريمة يجب أن تكون متعددة الأوجه وملائمة للمحيط، وقبل كل شيء يجب أن تكون مستمرة ومتجددة على الدوام [4] ، أما **العوجي** فيعرفها على النحو التالي:" الوقاية من الجريمة هي مجموعة من التدابير والإجراءات للوقاية من الجريمة من خلال التوجيه التربوي للأفراد والتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعبر سياسة إنمائية للأفراد" [5].

- **دعم مؤسّسي عالمي لمحاربة المخدرات**

أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات قضية ذات اهتمام عالمي، حيث تنتشر حاليا وفي معظم المجتمعات سواء الغنية منها أو الفقيرة، الشمالية أو الجنوبية على حد سواء، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية ولاسيما فئة الشباب، لذلك فإن طرق الوقاية والعلاج تعد أيضا على هذا الأساس، مسألة خارجة عن نطاق الحدود الضيقة للدول والمجتمعات، لذلك أصبحت هناك حاجة إلى دعم مؤسّسي عالمي، حتى تصبح أجهزة المكافحة أكثر فعالية وأن تأخذ في حسبانها الهوة الكبيرة بين الدول الغنية (دول الشمال) والدول الفقيرة (دول الجنوب)، تلك الهوة التي تعتبر في نظر بعض الباحثين من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المخدرات واتساع دائرتها، لذلك فعلى الدول كافة أن تسعى لتضييق هذه الهوة ومساعدة الدول الفقيرة على تنمية نفسها وزيادة مواردها ووضع حد لزراعة المخدرات.[6]

ثانيا: بعض الحقائق حول المخدرات في العالم وفي بعض البلدان العربية

إن من يستعرض الدراسات المتاحة حول المخدرات وهي كثيرة ومتنوعة، والتي عقدت من أجلها العديد من الندوات والمؤتمرات عبر المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، يمكنه التعرف على عدة حقائق هي كما يلي:

1- يرتبط انتشار المخدرات بقضايا الصراعات الدولية، حيث يمكن دعم قوى عظمى لأحد أطراف النزاع في بعض المناطق، وكثيرا ما يكون التغاضي عن زراعة المخدرات وصناعتها وتجارتها أحد وسائل هذا الدعم دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر انتشار هذه السموم بدول العالم.

2- غدت المخدرات وسيلة من وسائل الحرب الباردة والجاسوسية بين الدول مما يشكل خطورة على بعض الدول لاسيما الفقيرة منها.

3- أظهرت الدراسات أن المخدرات هي صورة من صور الغزو الاستعماري، وأن هناك ارتباطا وثيقا يبين انتشار المخدرات في كثير من بلدان العالم الفقيرة، وبين الأساليب الاستعمارية، لذلك فعلى الدول أن تعي أن الحرب ضد المخدرات هي شكل من أشكال الحرب ضد الاستعمار والاستغلال الخارجي، وذلك من خلال منع زراعة المخدرات في أراضيها والوقوف بجد وصرامة أمام مهربيها إلى داخل أراضيها، وعدم تشجيع صناعتها وتجارتها وهذا من شأنه إضعاف البعد الاستغلالي والاستعماري .

4- تؤكد الكثير من الدراسات حول طرق الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، على عوامل هي في معظمها ثقافية، حيث يرى **إرنست شيد Ernest Sheid** في دراسته عن طرق حديثة للوقاية من المخدرات والمواد المسكرة، أن هناك عوامل أربعة للوقاية من المخدرات تتمثل في:

- التربية والثقافة - التشريع وسن القوانين - فرض القانون وتنفيذه

هذا ويطرح **جيل داي Gilles Dey** سؤالا أساسيا وهو: لماذا يتعاطى الناس المخدرات؟ ثم يجيب على السؤال نفسه، حيث يرى أن الفقر الروحي الناشئ عن انهيار القيم والمعتقدات والتفكك الأسري وانحلال المجتمع وغياب العناية والاهتمام التي تشكل حلقة أساسية وجهاز دعم للجنس البشري، كما يرى أن المدمنين للمخدرات والمتعاطين لها هم اليائسون من حياتهم والمشرّدون والمنبوذون والجيّاع واليائسون، وعلى الرغم من ذلك فإن الفقر الروحي يبقى هو الأساس في نشأة سلوك التعاطي وبالتالي الإدمان.

5- بالنسبة إلى العالم العربي تشير معظم الدراسات التي أجريت في مجال دراسة تعاطي المخدرات أن الواقع العربي حاليا يختلف عنه قبل ثلاثين سنة، كما أنه يختلف عما كان عليه من قبل بضع سنوات من حيث سعة الانتشار في مجالات الزراعة والاتجار والتعاطي، فالمخدرات تنتشر بصورة واضحة لدى فئات الشباب، وبخاصة طلاب المدارس والجامعات.

6- غدت بعض الدول العربية من الدول التي تزرع فيها أنواع متعددة من المخدرات مثل الحشيش والأفيون والقات وغيرها، إلى الدرجة التي أصبح البعض يحول بعض المحاصيل الزراعية الأساسية في بلاده من زراعة تقليدية إلى زراعة المخدرات، مثل ما يحدث في اليمن وفي مصر على سبيل المثال، حيث أصبحت سيناء مصدرا رئيسيا للمخدرات بعد القيود التي فرضتها لبنان على زراعة القنب والخشخاش.

جاء في تصريح لرئيس دائرة مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية المصرية خلال المؤتمر الذي عقد حول مكافحة المخدرات، أن الأجهزة الأمنية ضبطت خلال عام **1994** في صحراء سيناء **138** مليون غرسة قنب و**7** ملايين غرسة خشخاش، وأضاف أن هذه الزيادة ترجع إلى أن كمية المخدرات التي ينقلها مهربو المخدرات في مصر من لبنان قد انخفضت بشكل ملحوظ نتيجة القيود التي فرضتها لبنان عام **1993** على زراعة القنب والخشخاش في سهل البقاع شرق لبنان.

هذا وتعتبر مصر من البلدان المستهلكة للمخدرات بأنواعها المختلفة، ويأتي معظمها عن طريق التهريب البحري عبر سواحلها وموانئها المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج قناة السويس، والبري عبر حدودها الشرقية والغربية والجنوبية، والجوي عبر مطاراتها المختلفة [7]، كما احتلت المغرب ولا تزال المرتبة الأولى كمورد رئيسي للحشيش في العالم وهو ما جعل مادة الحشيش الأكبر انتشارا وبيعا في المغرب.

كما تعتبر تونس معبرا مهما لتجارة المخدرات، خاصة القنب الموجه إلى أوربا من مناطق الإنتاج في المغرب والتي تمر عبر الجزائر، كما تشير التقارير المقدمة إلى الأمم المتحدة إلى زيادة واضحة في الاتجار في الهيروين من ليبيا إلى تونس [8].

ثالثا: بعض المعطيات المتاحة عن الواقع الجزائري من انتشار و تعاطي المخدرات

حتى يمكن الوقوف على الواقع الجزائري من انتشار وتعاطي المخدرات، لابد من استعراض بعض المعطيات المتاحة عن الجريمة والانحراف لدى الشباب بما فيها تعاطي المخدرات:

- **فيما يتعلق بالانحراف والجريمة**

كشفت مصالح أمن ولاية الجزائر العاصمة في حصيلة تقييمية لسنة **2008**، أنه تم تسجيل **34** ألف جريمة بالعاصمة وحدها، وتتوزع هذه الجرائم في سرقة السيارات والهواتف النقالة وجرائم القتل والاعتداءات على الأصول، وأن أغلب هؤلاء المتورطين هم من الشباب والمراهقين والأطفال، ويتراوح سنهم مابين أقل من **18** سنة و**30** سنة، هذه بعض الحقائق الجزئية فقط [9].

فيما يتعلق بحقائق خاصة بالمخدّرات

تشير إحصائيات مستقاة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، إلى أن ظاهرة المخدرات عرفت اتجاها خطيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتشرت بين فئات عريضة من الأطفال والشباب، وهما الفئتان الأكثر حيوية ونشاطا في المجتمع، وتشير بعض الإحصائيات الصادرة عن مصالح الأمن في قضايا تتعلق بالمخدرات، أنه تم ضبط **933** كلغ من المخدرات سنة **1985** ليرتفع خلال سنة **1990** إلى **6042** كلغ، وبلغ سنة **1985** عدد الأشخاص الموقفين **1050** شخص ليرتفع العدد إلى **8612** شخصا سنة **1990**.

عدد القضايا المتمثلة في التعاطي والتهريب والحيازة و الاستعمال والزراعة

شهدت سنة **1990** تحولات خطيرة في النسب المتعلقة بهذه الظاهرة، حيث سجلّ فيها التعاطي المركز الأول، ثم يأتي بعد ذلك التهريب ثم أخيرا الحيازة، كما سجلت الزيادة في أنواع أخرى من القضايا الملحقة بهذا مثل التجارة غير المشروعة، ليصل عدد القضايا فيها سنة **1991** إلى **2983** قضية ومن بينها تم القبض على **4360** شخصا متهما [10].

عدد المتورّطين في قضايا تتعلق بالمخدرات.

حسب حصيلة أولية صادرة عن مصالح الأمن حول عدد المتورطين في قضايا تتعلق بالمخدرات، بلغ عدد المتورطين في مختلف قضايا المخدرات **59804** متورطا مابين سنتي **1994** و**2001**، من بينهم **62.91%** من فئة البطالين، وقد سجلت على مستوى وزارة العدل الجزائرية **412** قضية مرتبطة بجرائم المخدرات سنة **2002**، وفي سنة **2003** سجلت **516** قضية وبنسبة تقدر ب**22.1%**، في هذا السياق أشار مدير التعاون الدولي في الديوان الوطني لمكافحة المخدرات إلى أن الأجهزة الأمنية قد صادرت **2541** كلغ من القنب الهندي خلال النصف الأول من سنة **2006** كما أضاف قائلا : أن الجزائر بعد أن كانت ممرا للحشيش الآتي من الحدود الغربية باتجاه الشرق الأوسط، صارت اليوم سوقا استهلاكية واسعة تنتشر فيها مختلف أنواع المخدرات.[11]

من جهة أخرى يشير مدير دراسات التحليل والتقييم التابع للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، إلى أنه قد تم ضبط **6** أطنان من القنب الهندي سنة **2002** ليرتفع إلى **8** أطنان سنة **2003** بزيادة نسبتها **2. 32%**، ويضيف قائلا: أن ظاهرة المخدرات عرفت اتجاها خطيرا في السنوات الأخيرة، إذ انتشرت بين الذكور والإناث وهي تمس فئة الشباب الذين يتراوح سنهم مابين **19- 53** سنة، بنسبة **81 %**.[12]

كما كشف تحقيق صادر عن الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث في الجزائر أن **48%** من طلاب المدارس الثانوية بالعاصمة يتعاطون أنواعا مختلفة من المخدرات كما ذكر التقرير أن **86%** من أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين **15- 20** سنة وأن **62%** ينتمون إلى طبقة متوسطة.[13]

- **بالنسبة لزراعة المخدرات**

أما بالنسبة إلى زراعة المخدرات في الجزائر، تشير بعض التقارير الأمنية في هذا السياق أنه تم اكتشاف **8530** عملية لزراعة المخدرات على مستوى **8** بلديات عبر الوطن، حيث تم ضبط **34** مزرعة، واستنادا إلى محققين تم تحويل مستثمرات فلاحية تقع في أماكن معزولة عن أعين المراقبة إلى زراعة المخدرات سنة **2008** وبموجب ذلك تم توقيف **46** شخصا من أصحاب هذه المستثمرات الفلاحية ومزارعين يعملون بها لزراعة نوعين من المخدرات أهمها الحشيش والأفيون. [14]

- **بالنسبة إلى الكميات المحجوزة من المخدرات**

أشارت بعض التقارير الأمنية إلى أن كمية المخدرات التي تم حجزها على مستوى ولاية تلمسان خلال السنة المنصرمة بلغت أزيد من **700** قنطار تورط فيها أزيد من **1400** شخص متهم، حيث ارتفع عدد قضايا التورط بالاتجار بالمخدرات عبر مختلف محاكم الوطن في الفترة الممتدة من **2012** إلى الثلاثي الأول من **2013** إلى ما يقارب الثلاثة أضعاف حيث قدرت بـ **7035** قضية حيازة واستهلاك المخدرات، و**2021** قضية تجارة، كما أسفرت جهود مصالح الأمن المختلفة عن حجز **20** طنا من القنب الهندي المعالج وكميات من الهيروين قدرت كميتها **3.269** كلغ و**18.325**

كلغ من المخدرات الصلبة من نوع الكوكايين والهيروين وتم حجز هذه الكميات من قبل مصالح أمن الولايات والمصالح الجهوية لمكافحة الاتجار غير الشرعي للمخدرات بولاية تلمسان ومصالح الشرطة بمطار الجزائر الدولي هواري بومدين، بحوزة أشخاص معظمهم من جنسيات أجنبية حاولوا استعمال الجزائر منطقة عبور نحو بلدان أوروبية وأسيوية بعد تشديد الخناق على جنوب الجزائر بسبب الحرب المالية .[15]

هذا وقد عملت الجزائر على اتخاذ عدة تدابير وقائية لمكافحة الظاهرة والوقاية منها تمثلت هذه التدابير في خلق هيئة رسمية تمثلت في إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع، لمكافحة المخدرات والوقاية من انتشارها في أوساط المجتمع ولاسيما الشباب، غير أن ظاهرة المخدرات لا تزال تنتشر بين فئات المجتمع لاسيما الشباب وبشكل واسع وسريع، وهو ما يشكل خطرا على أمن المجتمع وسلامته.

في هذا السياق يصرح مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان قائلا: "إن المخدرات تنتشر وبشكل واسع وسريع بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري"، ويضيف قائلا: "إن المخدرات تجاوزت الجامعات، والثانويات، ودخلت إلى صفوف المدارس الابتدائية وصار أطفال سنهم دون الخامسة عشر يتعاطونها.

إن مروجي المخدرات نجحوا في نشرها وتوسيع مجالات استهلاكها وأن نجاحهم هذا يعكس فشل الخطط المنتهجة لحماية المجتمع من المخدرات، كما أرجع سبب انتشار المخدرات بين فئة الشباب إلى عوامل عدة منها البطالة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للشباب، بالإضافة إلى الهجرة السرية والقرب الجغرافي من أحد أكبر منتجي ومصدري المخدرات فضلا عن انتهاج الأوروبيين سياسة ناجحة في حماية حدودهم من دخول المخدرات، ومن ثمة أرغم مهربي ومروجي المخدرات على بيع بضاعتهم في بلدان العبور وفي مقدمتها الجزائر. [16]، وهكذا يتضح أن انتشار المخدرات وعدد المتعاطين هو في تزايد مستمر، وهو ما يشكل خطرا على أمن المجتمع.

لقد برزت هذه الظاهرة في مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة رغم كونه مجتمع غير منتج وغير مصنع للمخدرات وغير مصدر لها، وليس له تاريخ في تعاطي المخدرات، إلا أنه لم يسلم هو الآخر من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة، أما عن أسباب تفشيها عند الأطفال والشباب فقد تعود إلى عدة عوامل متداخلة منها البطالة، و التفكك الأسري، و التهميش والإقصاء، والفقر والعوز المادي، وبعضها الآخر يدخل تحت ما يسمى بالعوامل النفسية كالاختلالات العصبية والانفعالية والاغتراب.

في هذا السياق نشير أنه لا يمكن معالجة أي سلوك سلبي أو انحرافي للأفراد داخل المجتمع، بدون تضافر جهود جميع مؤسسات المجتمع و بمختلف صورها وأشكالها الرسمية وغير الرسمية، وبذلك يمكن إحداث التوازن والاستقرار في هذا المجتمع، ولهذا فإن مكافحة المخدرات يتطلب تجنيد كل المؤسسات الرسمية وغير

الرسمية كالأسرة والمؤسسات التربوية والإعلامية والصحية والأمنية، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني لأنها قضية الجميع. [17]

رابعا : آليات العمل لوقاية الشباب من مخاطر المخدرات والانحرافات السلوكية بصفة عامة

1 -العامل الوقائي للأسرة

لما كانت الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، ومن ثمة فلها دور كبير وبارز في حياة الفرد ومواقفه، حيث نجد بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية يعتبرون **68%** من مواقف الفرد تعود إلى الأسرة، وعليه فالأسرة تشكل العامل الرئيسي في التربية والتنشئة للطفل، حيث تتركز بصماتها على عقلية الشباب ولاسيما سنوات طفولته الأولى. [18]

الأسرة تؤدي دورا كبيرا في التربية الاجتماعية، حيث تربي الطفل على علاقات سليمة وطبيعية مع الآخرين تقوم على الاحترام المتبادل وحفظ الحقوق وعدم الاعتداء كما لها دور في التربية الخلقية، فهي تعرف الطفل بالأخلاق الحسنة وتعوده عليها أو العكس، حيث يشكل الوالدان القدوة للطفل ومن هنا تأتي أهمية أن يعي كل من الأب والأم دوره في الأسرة، فالأسرة هي البيئة التربوية الأولى التي تشكل شخصية الطفل، هذا وتؤثر في الوظيفة التربوية للأسرة عوامل عديدة منها ثقافة الأم وتعلمها والاستقرار النفسي للأسرة.

للأسرة مسؤولية كبيرة ودور هام في تقرير النماذج السلوكية التي يبدو عليها الطفل في كبره، فلاشك أن شخصية الطفل وفكرته عن هذا العالم وما ينتشر به من تقاليد وعادات وقيم ومعايير للسلوك، إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل في أسرته منذ يوم ميلاده، ولهذا اتجه الكثير من الباحثين إلى دراسة العلاقة بين التفكك الأسري أو التصدع الأسري وبين جنوح وانحراف الأطفال [19].

تتعرض التربية الأسرية إلى عدة تحديات منها الإعلامية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما ضاعفت شبكة المعلومات العنكبوتية من تأثيرات وسائل الاتصالات في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال [20]، ومن هنا يأتي دور الأسرة في حماية الطفل من التأثيرات الإعلامية والثقافية التي لا تستطيع الأسرة التحكم في مصادرها، غير أن الأسرة بالرغم من ذلك تستطيع أن تتصدى لهذه التحديات مثل غرس القيم الايجابية التي تصبح بمثابة معايير ومقاييس يقيس بها الطفل سلوكه، ومن ثمة تترسّخ هذه القيم لدى الطفل ويتبناها إذا وجد ذلك في الأسرة، لأن الطفل هو مولع بالوالدين أو العكس، حيث يشكل الوالدان القدوة للطفل [21].

في هذا السياق يؤكد **تالكوت بارسونز Talcott Parsons** على أهمية دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، فهو يرى أن على الوالدين تقع مسؤولية تشكيل شخصية الطفل في المراحل الإنمائية الأولى وذلك من خلال ما توفره له الأسرة من فرص للنمو وما يستمده الطفل من بيئته المنزلية من قواعد وقيم وأنماط للسلوكات السائدة

في مجتمعه، ومدى ما يساعد على الضبط الاجتماعي الذي اعتبره **تالكوت بارسونز** نتيجة طبيعية لفشل عملية التنشئة الاجتماعية [22].

في ضوء ما سبق، يمكن القول أنه من الأهمية بمكان قيام الأسرة الجزائرية بالدور المنوط بها في المجال التربوي، وهو دور هام وحساس أكثر من أي وقت مضى نتيجة التحديات التي تواجهها الأسرة في عصرنا الحديث وعلى جميع الأصعدة بسبب التحولات التي أحدثت هزة عنيفة في بناء النسق الأسري، حيث أفرزت عدد من القيم الفردية على حساب القيم الجماعية والتي أثرت في أداء الأسرة لدورها في المجال التربوي نتيجة ما لحق بها من تفكك وتصدع في أبنيتها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف فاعلية الأبوين نتيجة الخلافات والمشاجرات الأسرية عن مراقبة الأبناء والإشراف عليهم ومن ثمة يكون الانحراف.

إن ظاهرة الانحراف والإجرام وتعاطي المخدرات لدى كل من الأطفال والشباب هو واقع اجتماعي قائم يصعب تغييره أو القضاء عليه بصورة نهائية، وإن استمرار هذه الظاهرة هو مرهون في جزء كبير منه بالأوضاع الأسرية والتربوية والاقتصادية الاجتماعية السائدة حاليا في المجتمع. [23]

2 - العامل التربوي والوقائي للمدرسة

من هذا المنطلق نطرح السؤال التالي: ما هي الجهود الوقائية المرجوة من المدرسة أو المؤسسات التربوية ككل في مجال الوقاية من انحراف الأطفال والشباب في مجتمعنا ؟ تمثل المدرسة أول فضاء يتلقى فيه الطفل المعارف والتربية، فوظيفة هذا الهيكل الأساسية تتمثل في تعليم القيم الأخلاقية وتنمية احترام الطفل لهويته وأنماطه الثقافية السائدة مما يساهم في تحصين الطفل من عوامل الانحراف [24]، وفي هذا السياق يذكر إميل دوركايم **Emile Durkheim** أن للمدرسة دور هام في التربية وهو دور مكمل لدور الأسرة، فالمدرسة كما يراها **إميل دوركايم** قادرة على تشكيل الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية بمجتمعه، فالطفل يتعلم من المدرسة عن طريق التربية الخلقية والنظام والضبط النفسي، ومن ثمة فالمدرسة تساعد الطفل على استدماج قيم ومعايير بحيث تصبح جزءا من نسقه القيمي ونسقه العقائدي.

كما اعتبر **إميل دوركايم** أيضا أن المعلم ممثلا للدولة والقيم الأخلاقية الأساسية في المجتمع، وذلك من خلال مساعدة التلميذ على اكتسابها، وأن يكون هو نفسه قدوة يحتذى بها تلاميذه باعتباره ممثلا للمجتمع ولقيمه ومبادئه، ويرى **دوركايم** أيضا في هذا السياق أن الدولة مسؤولة عن نتائج التربية من خلال المتابعة والإشراف، فالمدرسة تقوم بدور هام لا يقل أهمية عن دور الأسرة، إذ يجب عليها أن لا تقف مهامها عند تلقين المعلومات وشرح الدروس بل يجب أن تعمل على تقويم سلوك التلاميذ والطلاب ورعايتهم أخلاقيا ودينيا ومن ثمة وقايتهم من الجنوح والانحراف [25] ، فغرس القيم والمثل العليا وأشكال المعاملات المقبولة اجتماعيا يتم عن طريق المدرسة وفي المراحل العمرية الأولى من حياة الفرد، وهي نفسها القيم وأشكال

العلاقات والسلوكيات المقبولة التي سوف يحملها معه الطفل إلى المراحل العمرية اللاحقة في حياته وبذلك تتأثر شخصيته من تأثيراتها [26].

إن تصرفات وسلوكيات وتوجيهات منتسبي المؤسسات التربوية والمدرسية والإطار البشري على اختلاف أصنافهم، مثل المدرسين والمرشدين التربويين والإداريين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والأطباء، كلهم وبدون استثناء يؤثرون في التلميذ والطفل داخل المدرسة، فضلا عن تأثير الرفاق والأقران، غير أنه لن يكون لهم حجم التأثير الذي تتركه المدرسة كمؤسسة أو كإطار بشري في الطفل بالإضافة إلى المناهج، فتأثيرها لا يحتاج إلى توضيح لأنها وبكل بساطة تكون قد أعدت لهذا الغرض بالإضافة إلى التخصص العلمي والمعرفي.

إن نجاح المدرسة أو فشلها هو الآخر مرهون بتضافر جهود جميع المؤسسات المجتمعية الأخرى التي يجب أن تنشط هي الأخرى في هذا المجال ولاسيما الأسرة والنوادي الرياضية والثقافية والمؤسسات الدينية والإعلامية وغيره.

3 - العامل الوقائي لوسائل الإعلام من انحراف الأطفال وتعاطي المخدرات.

ينبغي على أجهزة الإعلام انتقاء المادة التي تقدمها بعناية تامة، لأن لها تأثير كبير في نفوس الأفراد لاسيما بين الأطفال والشباب، ومن الضروري تكوين جمعية لحماية المشاهد على غرار جمعية حماية المستهلك وبخاصة الأطفال من الانحراف والجنوح بمختلف أشكاله وصوره، يجب أن يكون الإعلام واقعيا رفيع المستوى والأداء مع حذف المشاهد السيئة خاصة في المسلسلات، وكذلك حذف مشاهد العنف في داخل الأسرة وغيرها، وينبغي مخاطبة الأطفال عن السلوك السوي والأخلاق الحميدة والتعامل مع البيئة والاهتمام بها والتركيز على مكارم الأخلاق، إذن من الضّروري الاهتمام بالخطاب الإعلامي والثقافي الذي يجعل الأطفال والشباب في مكان الصدارة من برامجه سواء بزيادة مساحات التوعية المباشرة بالأحاديث التقويمية أو بالندوات والمحاضرات عبر القنوات المختلفة حتى نحد من الانحراف والجريمة وهذه تدخل ضمن التدابير الوقائية.

4 - العامل الوقائي للتنمية الاقتصادية من انحراف الشباب وتعاطي المخدرات

إن تذليل ما يواجهه الشباب من مشكلات وصعاب وعلى أكثر من صعيد، وتنمية طاقاتهم وتحريرها مما يعيق تفتحها وانطلاقها، والاهتمام بشؤونه التربوية والتكوينية والتعليمة وتأهيله للاندماج الاجتماعي هو واجب المجتمع الحريص على مستقبله، وأن أزمة الشباب هي أزمة المجتمع نفسه، وعليه فالحل الأمثل لوقاية الأطفال والشباب من الجريمة والانحراف بما فيها تعاطي المخدرات، يكون بمحاربة البطالة بين الشباب والفقر وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بالتنمية الاقتصادية وبتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل لاسيما بين الشباب، ورفع مستوى دخل المواطن ودخل أسرته.

يمكن على سبيل المثال توزيع الأراضي وتنشيط الاستثمار في عدة مجالات مثل الفلاحة والحرف والخدمات وقيام صناديق ووكالات دعم وتشغيل الشباب، بتمويل العديد من المشاريع بقروض مصغرة، من شأنه الحدّ من الانحراف والأعمال الإجرامية لدى الأطفال والشباب، بما فيه التعاطي ولا شك أن مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر هي أيضا من أهم المشروعات التي تخلق فرصا جديدة للعمل أمام آلاف من الشباب، مما يقلل من آثار الأزمة الاقتصادية على الأسر والشباب، وهذا ما بدأت الدولة الجزائرية في تطبيقه في الآونة الأخيرة، ولقد قامت الهند بتجربة رائدة في هذا الميدان بحيث نقلت الصناعات الصغيرة إلى كل بيت وأسرة وأصبحت مصدر الدخل الرئيسي لملايين من العاملين فيها، وبذلك تحولت الهند اليوم إلى دولة من الدول الصناعية الكبرى في العالم [27].

هكذا يتضح ومن خلال هذه الحقائق والتقارير والمعطيات المتاحة عن المخدرات في العالم والعالم العربي وفي الجزائر، أن الاستراتيجيات المطبقة للحد من انتشار المخدرات وتداول المخدرات والتعاطي والإدمان في ظل تحديات العصر لن تؤت ثمارها، إلا إذا تضافرت جهود الجميع بما فيه التعاون الإقليمي والدولي.

وبالنسبة إلى الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد، ينبغي العمل على حل المشكلات المجتمعية كالبطالة والفقر والتهميش والسكن...الخ، والعمل على توعية أفراد المجتمع لاسيما الشباب بمخاطر المخدرات وأبعادها، وهذه التوعية يجب أن تقوم على دراسات علمية، وإلا كانت نتائجها عكسية.

ـ الهوامش والإحالات:

1- عبد الرحمن محمد العيسوي، **"النظريات العلمية والنماذج التفسيرية في مجال انحراف الأطفال"**، ص**16**.

2- عبد الحفيظ عزت مرزوق فهيم،"أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقاتها بالسلوك الانحرافي"،دراسة ميدانية ص **86**.

3- محمد فاروق النبهاني، **"أثر القيم الدينية في استقرار الأسرة"** ، ص **211**.

4- علي محمد جعفر،**"الأحداث المنحرفين:عوامل الانحراف-المسؤولية الجزائية-التدابير"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، **1984**، ص ص: 22-61.

5- عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق، ص ص: **16-17.**

6- طالب احسن،" **الوقاية من الجريمة نماذج تطبيقية ناجحة"**، مجلة الفكر الشرطي، المجلد السادس العدد الثالث شرطة الشارقة الإمارات العربية المتحدة **1987.**

7- أحمد مجدي حجازي، **"المخدرات والأزمة الراهنة للشباب المصري"**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2004-2005 ص **96- 98.**

8- دريفل سعدة، **"تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية"**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي 2011- 2012 ص **180-181.**

9- جريدة الشروق، العدد الصادر بتاريخ **2006/04/12**

10- سمير فارح،" **ظاهرة العودة إلى الإدمان على المخدرات والتفكك الأسري"**، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2008- 2009 ، رسالة ماجسير ص ص **49 – 50.**
11- بدر الدين علي، **"تحديد مفهوم مكافحة الجريمة"**، مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد 2، **1963**، ص **121**.
12- سمير فارح، مرجع سابق، ص ص **50-51.**
13- العايب بدر الدين، " **تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي الأسباب والعوامل"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر قسم علم الاجتماع 2008- 2009 ص119.
14- جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 2008/7/30 العدد **2366**.
15- جريدة الخبر، العدد الصادر بتاريخ **20** مارس **2013.**
16- العايب بدر الدين، مرجع سابق، ص **120.**
17- دريفل سعدة، **"تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية"**، مرجع سابق، ص **461.**
18- علي نوح، **"إشكالية الضياع لدى الشباب العربي أزمة شباب أم أزمة مجتمع"** دراسات عربية العدد 12 السنة 26 بيروت أكتوبر **1990** ص **71** .
19- محمد شفيق، مرجع سابق ص **109**
20- عمر سليمان التير، **"التفسيرات النظرية لجنوح الأحداث في المجتمع العربي"**، ندوة الأطفال والانحراف، الجزائر **12/04/ 2008**، ص **10**.
21- خالد القضاة، **المدخل إلي التربية والتعليم**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **1998** ص **339**
22- عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق ص **86**
23- رضا أحمد المزغني، **"الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية إلى انحراف الأطفال"** الندوة العلمية الأطفال والانحراف، الجزائر **12-14/ 2008/05** ، ص **12.**
24- ماجد الزيود،" **الشباب والقيم في عالم متغير"** ، عمان، دار الشروق **2005** ص**75.**
25- علي نوح، **"إشكالية الضياع لدى الشباب العربي أزمة شباب أم أزمة مجتمع"**، دراسات عربية العدد **12**، بيروت، أكتوبر**1990** ص **71.**
26- عمر سليمان التير، "التفسيرات النظرية لجنوح الأحداث في المجتمع العربي"، مرجع سابق، ص 10.
27- محمد شفيق، **"الجريمة والمجتمع"**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ مرجع سابق ص **109**.